03

المجلة الصباح

العدد 2940 - السنة العاشرة
الإثنين 23 ربيع الأول 1439 - الموافق 11 ديسمبر 2017
Monday 11 December 2017 - No.2940 - 10th Year

«التخطيط والتنمية» : آلية جديدة لاختيار مشاريع الخطة التنموية

قال الأمين العام للمجلس للاعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي ان الأمانة بصدد استخدام آلية جديدة لاختيار مشاريع خطة التنمية بهدف تحسين صنع القرار في تحديد واختيار تلك المشاريع.

وأضاف مهدي في كلمته خلال ورشة عمل نظمتها الأمانة امس بالتنسيق مع وزارة المالية والهيئة العامة للصناعة حول (دراسات الجدوى المتعلقة في المشاريع الحكومية) ان تلك الآلية ستتيح اختيار المشاريع ذات العوائد الاقتصادية مما سيحقق الرؤية الأميرية السامية بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري.

وأوضح ان هذه الآلية تتمثل في استخدام احد الأنظمة والبرامج المستخدمة على مستوى العالم مبينا ان الورشة ستساهم في إعداد طاقم مدرب على استخدام برنامج (كومفار) في إعداد وادخال مشاريع خطة التنمية ليتسنى لهم تدريب الكوادر المعنية في قطاع التخطيط والمتابعة بالامانة والجهات الحكومية الأخرى.

وزير الخارجية ترأس وفد الكويت إلى الدورة غير العادية للمجلس الوزاري العربي حول القدس

الخالد : بلورة رد عربي فاعل لمواجهة الخطوة الأمريكية

- نطالب الولايات المتحدة بالتراجع عن قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل
- المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء الخطوة الأمريكية غير المحسوبة

الشيخ صباح الخالد مترئساً وفد الكويت بالاجتماع

- موقف الكويت ثابت في مساندة الأشقاء داعم لجميع الإجراءات التي يعتمدها مجلس الجامعة
- وزير الخارجية المصري : التحول «المؤسف» في موقف الولايات المتحدة يضع المنطقة بأسرها على حافة الانفجار

- وزير الخارجية السعودي : قرارات الشرعية الدولية تؤكد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية
- وزير الخارجية اللبناني : القدس لا يمكن أن تكون لدولة أحادية ولن نسمح لإسرائيل أن تمنعنا من الصلاة هناك
- الجهيناوي : القرار يفتح الباب أمام إسرائيل للاستمرار في تعدياتها بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته

القاهرة – كونا – طالب الشيخ صباح الخالد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع عن قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الأمريكية اليها

كما طالبها في كلمة اثناء ترأسة الخارجية وفد الكويت المشارك في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بالعودة إلى دورها المحايد كوسيط وراع لعملية السلام كما دعا في ذات الوقت الى بلورة رد عربي فاعل لمواجهة هذه الخطوة الأمريكية وتفعيل قرارات القمم العربية المتعاقبة وآخرها القمة التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في اجتماع الدورة 28 (الثامنة والعشرون) في مارس 2017 وضمان عدم المساس بالوضع القانوني او السياسي أو الدبلوماسي لمدينة القدس

وأكد الشيخ صباح الخالد آن الاستجابة السريعة لأعضاء جامعة الدول العربية بتأييدهم لعقد هذه الدورة غير العادية للمجلس يعكس الاهتمام والقلق الشديدين للدول الأعضاء ازاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الأمريكية اليها

واسترجع الخالد ما حدث في نهاية عام 2016 والاجواء التفاؤلية بما حدث حينها من توافق دوليا في مجلس الأمن باعتماده القرار رقم 2334 والذي أعاد مجددا قضيتنا قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية الى سلم أولويات المجتمع الدولي وما تبع ذلك القرار من عقد مؤتمر باريس الدولي للسلام أوائل هذا العام.

يضاف إلى ذلك المشاعر النوعية من التفاؤل ما ورد في البيان الختامي للقمة الخليجية – الأمريكية منتصف هذا العام في المملكة العربية السعودية بالعمل سويا مع الجانب الأمريكي في كل ما من شانه تحفيز بيئة مناسبة ومواتية للدفع قدما بالسلام في المنطقة وذلك عبر التوصل الى حل شامل للنزاع الفلسطيني – الاسرائيلي –الأمر الذي جدد عند الجميع الأمل باعادة احياء مفاوضات السلام المتعثرة.

وعبر الخالد عن الحزن العميق انة وبعد مضي ما يقارب العام من كل هذه التطورات الهامة فقد نرى تقهقرا كبيرا في هذا الأمر تمثل بهذه الخطوة المؤسفة الأحادية التي تخالف جميع قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي لمدينة القدس والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات رقم 252 و267 و465 و476 و478 و2334.

وأوضح الشيخ صباح الخالد إن ما شهدته الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن مساء أمس الأول لمناقشة تداعيات هذه القضية لهو مؤشر واضح على ما يختلج مشاعر المجتمع الدولي من قلق بالغ حيث أعربت جميع الدول الأعضاء فيه – باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية – عن شجبها واستنكارها لهذا القرار باعتباره مقوضا لعملية السلام في المنطقة مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

وجدد الشيخ صباح الخالد موقف الكويت المبدئي والثابت المساند للأشقاء في فلسطين والداعم لكافة الإجراءات والتدابير التي سوف يعتمدها مجلس الجامعة.

وضم وفد الكويت المشارك كلا من مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد وسفير الكويت لدى جمهورية مصر العربية السفير محمد الذويخ ومساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي السفير عزيز الديحاني ومندوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد البكر وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

ومن جانبهم أكد عدد من وزراء الخارجية العرب مساء امس الاول أن الاعلان الأمريكي بشأن القدس الذي يسبق الوصول الى تسوية نهائية «سيضر بمفاوضات السلام ويجعلها أكثر تعقيدا».

وأوضح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في كلمة أمام الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب أن هذا الامر «من شأنه تقويض كل الجهود المبذولة في هذا الصدد وبشكل استفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم».

وأكد الجبير أن «مبادرة السلام العربية تمثل خارطة طريق لحل الصراع العربي الاسرائيلي» لافتا الى ان قرارات الشرعية الدولية تؤكد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وتعتبر كل الاجراءات والانتهاكات الاسرائيلية التي تستهدفها ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية «لاغية وباطلة».

وشدد على أن السعودية تؤكد أن القدس تعتبر من قضايا الحل النهائي التي ينبغي أن يحددها مسار المفاوضات بين طرفي النزاع والتي لا ينبغي أن تخضع لقرارات أحادية الجانب من شأنها التأثير على سير المفاوضات.

وأوضح أن هذه الخطوة وإن كانت لن تغير أو تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراضي المحتلة كما لن تتمكن من فرض واقع جديد على الأرض «الا أنها تمثل تراجعا كبيرا في جهود الدفع بعملية السلام واخلالا بالموقف الأمريكي».

من جانبه أوضح وزير الخارجية المصري سامح شكري في كلمته ان بلاده تستنكر مجددا القرار الأمريكي «الأحادي المخالف للشرعية الدولية» بشأن القدس وترفض الاعتراف «جملة وتفصيلا» بأية آثار قانونية مترتبة عليه. واعتبر شكري أن التحول «المؤسف» في موقف الولايات المتحدة بالنسبة لمدينة القدس «يعد جرس انذار اخير للمجتمع الدولي بأسره وللعرب والمسلمين بان الوضع الملتهب في فلسطين يضع المنطقة بأسرها على حافة الانفجار».

وبين أن المنطقة أبعد ما تكون عن الحاجة للمزيد من المخاطر والاضطرابات مؤكدا أن القرار الأمريكي يلقي بظلال وخيمة على مستقبل عملية السلام «بعد أن ازدادت مصاعب تنشيطها واحيائها».

وشدد على أن بلاده لم ولن تألو جهدا لدعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل الاقليمية والدولية وستقف بكل صلابة مدافعة عن الحق الفلسطيني والحفاظ على وضعية القدس الشريف والحقوق الفلسطينية فيه.

بدوره طالب وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل في كلمته بتقديم «شكوى عاجلة» الى مجلس الأمن الدولي ضد القرار الأمريكي بشأن القدس قائلا «على كل دولة منا القيام بالاجراءات المناسبة وانا سأتقدم الى مجلس الوزراء اللبناني بطلب لاتخاذ الاجراءات الثنائية والدولية اللازمة».

واضاف باسيل أن «القدس لا يمكن أن تكون لدولة أحادية ولن نسمح لاسرائيل أن تمنعنا من الصلاة هناك» مشددا على الهوية العربية للقدس وعدم التنازل عنها في مواجهة كل مغتصب ومحتل.

من جانبه أوضح وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي ان القرار الأمريكي بشأن القدس يعد خرقا لقرارات الشرعية الدولية ويهدد عملية السلام ويقوضها مبينا ان هذا القرار «يفتح الباب امام اسرائيل للاستمرار في تعدياتها بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته».

واشار الجهيناوي في كلمته الى أن هذا القرار يعطي اسرائيل الشرعية في استمرار تهويد القدس وتغيير تركيبتها ومواصلة مشاريعها الاستيطانية موضحا أن القرار يدفع المنطقة الى مزيد من التوتر والاحتقان.

وشدد على ضرورة اتخاذ خطوات جادة وحازمة بحق هذا القرار لمناصرة القدس والشعب الفلسطيني داعيا الجميع الى توحيد الصف العربي «من أجل القدس والمقدسات ودعم الشعب الفلسطيني واعادة القضية الفلسطينية الى صدارة الاهتمام الدولي».

اما وزير الشؤون الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل فأوضح أن إعلان الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل «يأتي في ظل انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة».

ورأى مساهل في كلمته أن ذلك يمثل تعديا غير مسبوق على المقدسات العربية والاسلامية والمسيحية التي تضمها مدينة القدس الشريف مبينا ان القرار الامريكي «يستهين بتداعياته المباشرة على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره».

ولفت الى ان القرار يمثل انحيازا واضحا للممارسات الاسرائيلية وسياساتها الاستيطانية وعدوانها على الشعب الفلسطيني من أجل فرض سياسة الأمر الواقع» مشددا على أن هذا الوضع الدقيق يحتم التأكيد على جوهرية القضية الفلسطينية والعمل بجد للتصدي بقوة لهذا القرار.

واعتبر أن اتخاذ مثل هذا القرار الخطير في ظل الظرف الاقليمي المضطرب الذي تمر به المنطقة «من شانه أن يدفع نحو انفجار جديد للأوضاع لن يكون المجتمع الدولي في منأى عنه بل سيفتح الباب على موجة جديدة من التوترات».

وحث على ضرورة استعادة التضامن العربي والاسلامي باعتبار ذلك ضرورة ملحة داعيا المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته كاملة تجاه الشعب الفلسطيني لانهاء الغبن التاريخي الذي وقع عليه منذ اغتصاب أرضه وتاريخه ومقدساته.

وتعري الممارسات الإسرائيلية المنتهكة للقرارات الدولية

وزراء الخارجية العرب : «حملة دولية» توضح خطورة القرار الأمريكي بشأن القدس

- استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية يمثل تهديداً للأمن والسلم في المنطقة والعالم
- الولايات المتحدة وضعت به نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية
- مثل هذه الإجراءات والقرارات الأحادية لن توجد حقاً ولن تنشئ التزاماً
- متمسكون بالسلام على أساس حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة

القاهرة – كونا- أعلن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب تكليف الأمانة العامة للجامعة اعداد "حملة اعلامية دولية" توضح خطورة القرار الأمريكي وتعري الممارسات الاسرائيلية في القدس.

جاء ذلك في قرار من 12 بندا أصدره المجلس في ختام اجتماعه الطارئ في وقت مبكر صباح اليوم الاحد تحت عنوان "اعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي ونقل سفارتها اليها".

واوضح المجلس ان الحملة الاعلامية ستسلط الضوء على الممارسات الاسرائيلية التي تفرغ المدينة المقدسة من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين وتهدد المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها.

وبين ان هذه الحملة تأتي لتأكيد الوضع القانوني للقدس" مدينة محتلة" واستنهاض الطاقات الوطنية الشعبية والثقافية في الدول العربية عبر زيادة الوعي حول اهمية قضية القدس اضافة الى مواكبة ودعم التحرك الدبلوماسي باتجاه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بما في ذلك الجاليات العربية المنتشرة في العالم.

وأكد المجلس الوزاري ان القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية "التي لن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة الا بقيامها حرة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية".

وحذر من أن "العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستمرار محاولات اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تغيير الهوية العربية للمدينة والاعتداء على مقدساتها الاسلامية والمسيحية يمثل استفزازا لمشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والاسلامي".

وأوضح المجلس ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وخصوصا حقه في تقرير مصيره وفي الدولة وفي العودة والحرية هو تهديد للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وطالب الولايات المتحدة بالغاء قرارها حول القدس والعمل مع المجتمع الدولي على الزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وانهاء احتلالها الا شرعي واللا قانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الرابع من يونيو من عام 1967 "غير حل سلمي يضمن قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية سبيلا لا بديل عنه لانهاء الصراع".

ودعا المجلس جميع الدول الى العمل على اصدار قرار من مجلس الأمن يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وأن لا أثر قانونيا لهذا القرار.

ودان المجلس الوزاري القرار الامريكي "باعتباره قرارا باطلا وخرقا خطيرا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل".

وشدد على ان هذا القرار "يقوض جهود تحقيق السلام ويعمق التوتر ويفجر الغضب ويهدد بدفع المنطقة الى هاوية المزيد من العنف والفوضى واراقة الدماء وعدم الاستقرار".

ووصف هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس بانه "تطور خطير" ووضعت به نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية "وبالتالي فانها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام".

وأكد المجلس التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخصوصا 465 و476 و478 و2334 التي تؤكد أن جميع الاجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس أو فرض واقع جديد عليها "لاغية وباطلة".

وأوضح أن مثل هذه الإجراءات والقرارات الاحادية "لن توجد حقا ولن تنشئ التزاما وخرقا صريحا للاتفاقات الموقعة التي نصت على عدم اتخاذ أي خطوة من شأنها الاجحاف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي بما فيها القدس وعدم استباقها".

وكلف المجلس لجنة مبادرة السلام العربية بتشكيل لجنة من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية على الحد من التبعات السياسية لقرار الولايات المتحدة ومواجهة آثاره وتبيان خطورته في ضوء المكانة الوطنية والتاريخية والدينية للقدس عند المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والاسلامي.

وطالب كذلك بالعمل مع المجتمع الدولي على اطلاق "جهد فاعل وبنهجي" للضغط على اسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ووقف كل الخطوات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض خصوصا بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي ومحاولات تفريغ القدس من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين وعلى حل الصراع على أساس حل الدولتين.

وقرر المجلس التنسيق على أساس هذا القرار مع منظمة المؤتمر الاسلامي وأمانتها العامة والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي ودول عدم الانحياز والدول الصديقة اضافة الى الالتزام بقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة بدورته العادية ال 28 في عمان بزيادة موارد صندوقي القدس والاقصى دعما لصمود الشعب الفلسطيني وخصوصا المقدسيين.

وأكد التمسك بالسلام "على أساس حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية خيارا استراتيجيا ودعوة المجتمع الدولي للتحرك بشكل فعال لتحقيق هذا الحل".

وقرر المجلس ابقاء اجتماعاته في حالة انعقاد والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر لتقويم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات "بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيسا للدورة الحالية للقمة العربية".

دعا إلى أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا بالقانون

وزير العدل : المحاكم الدستورية هي الحامية للشعب والسلطة

- يجب أن تقف على مسافة متساوية من كل السلطات
- المكيمي : التعديلات التشريعية كفلت حق الأفراد في الطعن المباشر

وزير العدل

قال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب امس ان المحاكم الدستورية هي الضمانة للدساتير والحامية للشعب والسلطة.

وأضاف العزب في كلمة ألقاها في حفل افتتاح مؤتمر (المحاكم الدستورية في الوطن العربي الطموحات والافاق) الذي عقد في جمعية المحامين الكويتية ان الكويت من الدول التي تسعى لتطوير المنظومة الدستورية.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا بالقانون في سبيل تطوير القوانين لاسيما المحكمة الدستورية لافتا إلى ان المحاكم الدستورية يجب ان تقف على مسافة متساوية من كل السلطات بما فيها القضائية.

من جانبها قالت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر الدكتورة هيلة المكيمي في كلمة مماثلة "ان المحكمة الدستورية الكويتية وما طرأ عليها من تعديلات خلال الفصل التشريعي ال14 من مجلس الأمة الكويتي تقف شاهدة على ان الكويت دولة دستورية يشار إليها بالبنان".

وذكرت المكيمي ان تلك التعديلات التشريعية كفلت حق الأفراد في الطعن المباشر على دستورية القوانين وكذلك المزيد من الحريات وحفظ الحقوق.

وأوضحت ان المؤتمر الذي يعقد ليوم واحد يتناول عددا من الدراسات المقارنة حول المحاكم الدستورية في الدول العربية بمشاركة كوكبة من المختصين في الدول العربية